المجلّة الدّوليّة للشّريعة والدّراسات الإسلاميّة

International Journal of Sharia and Islamic Studies

مجلّة علميّة – دوريّة – محكّمة – مصنّفة دوليّاً

النظام الاقتصادي في عهد عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه وكيفية تطبيقه في العصر الحاضر.

أ. عويض عاتق الصبحي

باحث دكتوراه - الجامعة الإسلامية - المملكة العربية السعودية.

The economic system during the reign of Umar ibn Abd al-Aziz (may God be pleased with him) and how it is applied in the present era.

OWAIDH ATEEQ ALSUBHI

PhD Researcher - Islamic University - Kingdom of Saudi Arabia.

E-mail: ew-97@hotmail.com

تاريخ استلام البحث: ٢٠٢٥/٠٧/٠١م تاريخ قبول نشر البحث: ٢٠٢٥/١١/٣٠م

الكلمات المفتاحيّة:

النظام - الاقتصادي – عمر بن عبدالعزيز.

KEY WORDS:

system – economic – ʿUmar ibn ʿAbd al-ʿAzīz.

مستخلص البحث:

يهدف البحث إلى التعرف على النظام الاقتصادي في عهد عمر بن عبدالعزيز، ثم إلى كيفية الاستفادة منه في الواقع المعاصر ، واعتمدت فيه المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي، وقد تطرق البحث إلى بيان النظام الاقتصادي في عهد عمر بن عبدالعزيز ، من حيث أسسه ، وأهدافه ، وموارده ، ومصارفه ، إضافة إلى كيفية تطبيقه في العصر الحاضر ، ومن نتائج البحث : حقق عمر بن عبدالعزيز تفوق اقتصادي وازدهار في عهده من خلال ترسيخ قيم الحق والعدل ودفع الظلم وتحقيق العدالة الاجتماعية ورد الحقوق إلى أصحابها ، ويوصي الباحث بدراسة بعض من سير وأعمال سلف الأمة ، التي كان لها دور في المحافظة على الثوابت والتكيف مع المتغيرات ، ليرتبط الحاضر بالماضي .

ABSTRACT:

The study aims to identify the economic system during the era of ʿUmar ibn ʿAbd al-ʿAzīz, then to explore how it can be applied in the contemporary context. The research employs both the historical method and the descriptive-analytical method. It discusses the economic system in the time of ʿUmar ibn ʿAbd al-ʿAzīz in terms of its foundations, objectives, resources, and expenditures, in addition to examining how it may be implemented in the present era.

Among the findings of the study: ʿUmar ibn ʿAbd al-ʿAzīz achieved economic superiority and prosperity during his rule by establishing the values of truth and justice, eliminating oppression, achieving social justice, and restoring rights to their rightful owners. The researcher recommends studying aspects of the lives and contributions of the early generations of the Muslim community, who played a significant role in preserving core principles while adapting to changing conditions, in order to strengthen the connection between the present and the past.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وأصحابه، وسلم تسليماً كثيرا.

أما بعد:

فإن هناك رجالاً أثروا في التاريخ، وتركوا لهم بصمات واضحة في شتى مناحي الحياة، فصاروا منارات هدى، يضرب بهم المثل وتؤخذ عنهم العبر، وبهم يستن ويهتدى، وقدموا للبشرية نموذجاً في تحقيق العدالة والازدهار الاقتصادي، هم أمثلة يحتذى بها، وقمم يؤخذ عنها ويستفاد من تاريخها.

ومن هؤلاء الراشدين عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم الأموي القرشي، الخليفة الصالح والحاكم العادل، وقيل أنه خامس الخلفاء الراشدين، ومدة خلافته سنتان ونصف، وأخباره في عدله وحسن سياسته كثيرة.

في أول لقاء مع الأمة بعد استخلافه صعد عمر بن عبد العزيز المنبر وحدد منهجه وطريقته في سياسة الأمة، فقال:"أما بعد، فإنه ليس بعد نبيكم نبي، ولا بعد الكتاب الذي أنزل عليه كتاب، ألا إن ما أحل الله حلال إلى يوم القيامة، ألا إني لست بقاض ولكني منفذ، ألا وأني لست بمبتدع ولكن متبع، ألا إنه ليس لأحد أن يُطاع في معصية الله"، ثم حدد النظام الاقتصادي لرفاهية الرعية والناس فقال:"وإن هذه الأمة لم تختلف في ربها- عز وجل- في نبيها- صلى الله عليه وسلم- ولا في كتابها، وإنما اختلفوا في الدينار والدرهم، وإني والله لا أعطي أحداً باطلاً، ولا أمنع أحداً حقاً" ثم رفع صوته حتى أسمع الناس فقال:"يا أيها الناس، من أطاع الله وجبت طاعته، ومن عصى الله فلا طاعة له"(١).

فالنظام الاقتصادي ذو قيمة كبرى في قيام الدول واستمرارها، بل هو القلب النابض في حياة الأمم، وكثير من المشكلات الاقتصادية تحدث نتيجة سوء التنظيم الاقتصادي، وفي العهد الذي سبق مجيء عمر بن عبد العزيز كان النظام الاقتصادي يتجه نحو غايتين أساسيتين إجمالاً، أولهما:أن تجمع أكبر كمية من المال، فكان الولاة يفاخرون أمام الخليفة بأنهم جمعوا أكبر قدر من الضرائب، وثانيهما: إرضاء ذوي النفوذ ومن له يد أو سبب في تقوية سلطان الدولة(٢).

ونشأ عن ذلك انحرافات عن طريق الحق، وتدهور اقتصادي، وأمام هذا المشكلات الاقتصادية في الدخل والتوزيع، كان على أمير المؤمنين أن يتصدى للإصلاح الاقتصادي، ويعيد الحق، ويرجع الأمور إلى مجراها الطبيعي.

وقد سار في نظامه الاقتصادي على العمل والتمسك بالقرآن الكريم والسنة النبوية، وترسيخ قيم الحق والعدل

ومن خلال ما سبق سيحاول الباحث جاهدًا في هذا البحث إلى تسليط الضوء على النظام الاقتصادي في عهد عمر بن عبد العزيز، وبيان كيفية الاستفادة من منهجه الاقتصادي في العصر الحاضر.

أسباب اختيار الموضوع:

يعتبر موضوع النظام الاقتصادي في عهد عمر بن عبد العزيز وكيفية تطبيقه في العصر الحاضر من الموضوعات الجديرة بالبحث والدراسة لأسباب مهمة متعددة تتمثل في الآتي:

١. ما ذكرته من أهمية للموضوع كان سبباً في اختياره.

٢. الرغبة في تقديم نموذج إسلامي لنظام اقتصادي عام حقق ازدهار ورفاهية للشعب واستقرار للمجتمع، نتيجة لما اتسم به الخليفة من تقوى وعلم وعدل وزهد في الأموال العامة وتعيين ولائه وعماله على أساس القدرة والكفاية.

٣. خلافة عمر بن عبد العزيز حجة تاريخية على التفوق الاقتصادي، على كل من يردد الكلمات والأصوات القائلة إن الدولة التي تقوم على الأحكام الإسلامية والشرعية عرضة للمشاكل والأزمات الاقتصادية وعرضه للانهيار في أي وقت.

٤. الرغبة في تسليط الضوء على النظام الاقتصادي بعهد عمر بن عبد العزيز، وكيف أثر على الأمة الإسلامية، وكيف يمكن الاستفادة منه في العصر الحالي.

٥. الرغبة في المساهمة المتواضعة فكرياً وعلمياً في دراسة جزء من التاريخ الاقتصادي لأحد سلف الأمة، الذي أخلص لله تعالى، فتولى الله توفيقه، وأطلق ألسنة الناس بمدحه والثناء عليه.

أهمية الموضوع:

تتمثل أهمية موضوع الدراسة الحالية في النقاط الآتية:

١. أن عمر بن عبد العزيز من السلف الصالح، وما أحوجنا إلى أن نعود بحياتنا إلى ما كانت على عهد السلف ونستن بسنتهم ونهتدي بهديهم.

٢. إظهار أن عمر بن عبد العزيز قد عمل بإصلاحاته الاقتصادية إلى الشرع، واتبع الكتاب والسنة.

٣. إبراز نتائج النظام الاقتصادي التي حققه خلال فترة وجيزة تقدر بسنتين ونصف، حيث استطاع أن يغني الناس حتى قل وجود الفقراء، كما استطاع أن يضاعف الموارد،

(١) ابن الجوزي، الحافظ جمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن، سيرة عمر بن عبد العزيز، ضبطه وشرحه وعلق عليه الأستاذ نعيم زرزور، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م، (ص٦٤-٦٩).

(٢) انظر:الشيخ، عبد الستار، عمر بن عبد العزيز خامس الخلفاء الراشدين، ط٢، دمشق، دار القلم، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م (ص٢٩٤).

ويحقق توزيعاً عادلاً للدخول والثروات، رافقه ازدهار عام على كل البلاد الإسلامية، وكيف يمكن الاستفادة منه في الحياة المعاصرة.

٤. قلة الدراسات التي تناولت النظام الاقتصادي في عهد عمر، فلقد ركزت أغلب الدراسات القديمة والحديثة والكتب والمؤلفات على سيرة عمر وزهده وورعه.

أهداف الموضوع.

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث الحالي في التعرف على النظام الاقتصادي في عهد عمر بن عبد العزيز وكيفية تطبيقه في العصر الحاضر.

ولتحقيق هذا الهدف لابد من تناول التعرف على الموضوعات الآتية:

١. توضيح النظام الاقتصادي في عهد عمر بن عبد العزيز.
٢. شرح أسس وأهداف النظام الاقتصادي في عهد عمر بن عبد العزيز.
٣. تعدد الموارد والمصروفات في النظام الاقتصادي في عهد عمر بن عبد العزيز.
٤. كيفية تطبيق النظام الاقتصادي في عهد عمر بن عبد العزيز في العصر الحاضر.

مشكلة وتساؤلات الدراسة:

تتلخص مشكلة الدراسة الحالية في التساؤل الرئيسي الآتي: ما هو النظام الاقتصادي في عهد عمر بن عبد العزيز وكيفية تطبيقه في العصر الحاضر؟

كما أن ثمة عدة تساؤلات يحاول الباحث جاهدًا الإجابة عنها بين ثنايا موضوعه، وذلك على النحو التالي:

١. ما النظام الاقتصادي ومن هو عمر بن عبد العزيز؟
٢. ما أسس وأهداف النظام الاقتصادي في عهد عمر بن عبد العزيز؟
٣. ما النظام الاقتصادي في عهد عمر بن عبد العزيز في الموارد والمصروفات؟
٤. ماهي كيفية تطبيق النظام الاقتصادي في عهد عمر بن عبد العزيز في العصر الحاضر.

منهج البحث.

اعتمدت بعون الله وتوفيقه في إنجاز هذا البحث على منهجين طبقاً لأهداف الدراسة:

الأول: المنهج الوصفي التحليلي: حيث يهدف إلى وصف الظاهرة المدروسة من حيث طبيعتها ووصف الظاهرة المدروسة وتفسيرها للوصول إلى استنتاجات علمية تُسهم في فهم الواقع الحالي وتطويره وتحسينه بالمستقبل [٣].

الثاني: المنهج التاريخي: أما المنهج التاريخي فسيكون وسيلتي أيضاً في هذه الدراسة، وذلك بالرجوع إلى المصادر والمراجع التي تعد وثائق تاريخية مهمة تناولت موضوع البحث، حيث يهدف هذا المنهج إلى دراسة الوقائع والأحداث والحقائق التاريخية، التي حدثت وظهرت في الماضي [٤].

التمهيد

التعريف بالنظام الاقتصادي

- **تعريف النظام الاقتصادي لغة:**

النظام والاقتصاد كلمتان يتكون منهما مصطلح "النظام الاقتصادي" ولكي نحدد تعريف النظام الاقتصادي، لابد من معرفة كل كلمة منهما، لنصل إلى تعريف المصطلح المركب.

- **تعريف النظام لغة:**

النظم عرفت بالنظم التأليف، وضم شيء إلى شيء آخر، ونظم اللؤلؤ ينظمه نظماً ونظاماً، ونظمه ألفه وجمعه في سلك فانتظم، وتنظم"[٥],

ويمكن تعريف النظام لغة: بأنه التأليف والجمع وضم الشيء إلى آخر، هذا في معناه الحسي.

والهدي والسيرة والعادة، يقال فلان سيرته جيدة أي نظامه جيد، هذا في معناه المعنوي.

- **تعريف النظام اصطلاحًا:**

يعرف النظام اصطلاحاً بأنه: "كلمة تطلق على كل شيء يراعى فيه الترتيب والانسجام، ونظم أي دولة تتكون من مجموعة القوانين والمبادئ والتقاليد التي تقوم عليها الحياة في هذه الدولة، كالنظام السياسي، والنظام الإداري، والنظام المالي، والنظام الاقتصادي"[٦]،

ويمكن تعريف النظام اصطلاحًا بأنه: الطريق أو المنهج الذي يضعه الأفراد والدول، لتقوم عليه حياة المجتمع وحياة الدولة، وبها تستقيم وتنتظم أمورها السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

- **تعريف الاقتصاد لغة:**

دلالة الاقتصاد في اللغة من مادة (ق.ص.د) والقصد في الشيء خلاف الإفراط فيه، وهو ما بين الإسراف والتقتير قال تعالى ﴿ ومنهم مُّقْتَصِدٌ﴾[٧] والقصد في المعيشة: أن لا يسرف، ولا يقتر، يقال: فلان مقتصد في النفقة، واقتصد فلان في أمره: أي استقام، وقوله تعالى:﴿وَاقْصِدْ فِي

(٣) انظر:عبيدات، ذوقان؛ وآخرون، البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساليبه، عمان، دار الفكر، ٢٠٠٩م (ص١٧٦).
(٤) انظر:بدوي، عبد الرحمن، مناهج البحث العلمي، ط٣، الكويت، وكالة المطبوعات، ١٩٧٧م (ص١٣٣).
(٥) الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، ط٨، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بيروت، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٢٦ه-٢٠٠٥م (١١٦٢/١).
(٦) حسن، إبراهيم حسن، وآخرون، النظم الإسلامية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٢م (ص٤).
(٧)فاطر:٣٢.

مَشْيِكَ﴾[٨]، وقصد فلان في مشيه إذا مشى مستوياً، ورجل قصد ومقتصد، والمعروف مقصد ليس بالجسيم ولا الضئيل[٩]، وقيل بأنه:" التوسط في النفقة من غير إسراف ولا تقتير، والاقتصاد تدبير أمور المعيشة وهو وسائط العيش أو مصادر الثروة ومواردها في البلاد"[١٠].

قال تعالى ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُواْ لَمۡ يُسۡرِفُواْ وَلَمۡ يَقۡتُرُواْ وَكَانَ بَيۡنَ ذَٰلِكَ قَوَامٗا﴾[١١]

ويمكن القول أن الاقتصاد في اللغة التوسط والاعتدال، خلاف الإفراط بالإسراف أو التقتير.

- **تعريف الاقتصاد اصطلاحًا:**

عرفه البعض بأنه:" العلم الذي يبحث شؤون الإنتاج: إنتاج السلع، وإنتاج الخدمات التي تشبع حاجات الإنسان، وكيف يتم توزيع عائد هذا الإنتاج بين أفراد المجتمع الذين ساهموا في تحقيقه"[١٢].

وقيل بأنه:" هو مجموعة من الأنشطة موجهة لتكوين وتوزيع واستهلاك الثروات ضمن منظومة بشرية"[١٣].

ويمكن القول بأن الاقتصاد هو عبارة عن مجموعة من الأنشطة التي تهدف إلى إنتاج السلع والخدمات التي تشبع كافة حاجات المجتمع، وذلك ضمن قواعد وضوابط محددة.

- **التعريف بالنظام الاقتصادي اصطلاحًا:**

قيل بأنه:" مجموعة الأصول العامة الاقتصادية التي نستخرجها من القرآن الكريم والسنة النبوية وهو البناء الاقتصادي الذي يقام على أساس تلك الأصول بحسب كل بيئة وكل عصر"[١٤]، وهذا هو التعريف المختار.

عليه يمكن القول أن النظام الاقتصادي هو مجموعة من الموارد والمصارف المؤثرة التي تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، وحد الكفاية المعيشية.

المطلب الثاني: نبذة تعريفية عن الخليفة عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه.

أولًا: مولده ونسبه

- مولده:

اختلف المؤرخون في سنة ولادته فقال بعضهم أنه ولد سنة إحدى وستين [١٥]، ويري البعض الآخر أنه ولد سنة ثلاثة وستين من الهجرة النبوية [١٦].

- نسبه:

يرجع نسب عمر بن عبد العزيز- رضي الله عنه- إلى قبيلة بني أمية، ويلتقي هذا النسب بثالث الخلفاء الراشدين عثمان بن عفان- رضي الله عنه- فكلاهما يرجع نسبه إلى أبي العاص أحد ولدي أمية جد الأمويين [١٧].

"فهو عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف بن قصي بن كلاب القرشي- نسبة إلى قريش- الأموي- نسبة إلى بني أمية- المدني- نسبة إلى المدينة- ويكني بأبي حفص، كما كان يكني بها جده عمر بن الخطاب، أما أمه فهي أم عاصم بنت عاصم بن عمر بن الخطاب- رضي الله عنهم أجمعين-"[١٨].

- وفاته:

"كانت وفاته في شهر رجب سنة إحدى ومائة، وقيل: مات وهو ابن تسع وثلاثين سنة وستة أشهر وهو الرأي المشهور، وقيل ابن أربعين، وقيل ابن واحد وأربعين"[١٩]، أما مكان وفاته فقد قيل توفي بدير سمعان من أرض حمص [٢٠]، "وقيل بخناصرة قرب دمشق، وقيل توفي بخناصرة ودفن بدير سمعان"[٢١].

ثانيًا: أبرز ما تم في عهده

استخلف عمر بن عبد العزيز للخلافة بعد وفاة سليمان بن عبد الملك سنة ٩٩ه [٢٢]

وكانت فترة عهده سنتين وخمسة أشهر [٢٣].

من أبرز ماتم في عهده رحمه الله رده لحقوق الناس، وإقامة العدل، والمساواة بينهم، وقد قيل الخلفاء خمسة: "أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وعمر بن عبد العزيز"[٢٤] وعدّ خامس الخلفاء الراشدين لسيره في **خلافته سير الخلفاء**

---

(٨) لقمان: ١٩.

(٩) انظر: ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق (٣٥٤/٣).

(١٠) الكرمي، حسن سعيد، الهادي إلى لغة العرب، ط١، دار لبنان للطباعة والنشر، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م (٥٢٣/٣).

(١١) **الفرقان:٦٧**

(١٢) رشاد، محمود محمد، المشكلة الاقتصادية وحلولها علماً وعملاً، ط١، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٦٧م (ص٧).

(١٣) روجيه، دوهيم، مدخل إلى الاقتصاد، ترجمة د.سموحي فوق العادة، بيروت، دار منشورات عويدات، ٢٠٠٥م (ص١٥).

(١٤) الجمال، محمد عبد المنعم، موسوعة الاقتصاد الإسلامي، ط١، دار الكتاب المصري واللبناني، ١٩٨٠م (ص١٦١- ١٦٢).

(١٥) انظر: الذهبي، شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأرناؤوط، ط٣، القاهرة، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م (١١٥/٥).

(١٦) انظر: ابن الجوزي، سيرة ومناقب عمر، مرجع سابق (ص٩)، ابن سعد، محمد بن سعد الهاشمي، الطبقات الكبرى، تحقيق إحسان عباس، ط١، بيروت، دار صادر، ١٩٦٨م، (٣٣٠/٥).

(١٧) انظر: ابن الجوزي، سيرة ومناقب عمر بن عبد العزيز، مرجع سابق (ص٥).

(١٨) ابن الجوزي، سيرة ومناقب عمر بن عبد العزيز، مرجع سابق (ص٩)، الأهل، عبد العزيز سيد، الخليفة الزاهد عمر بن عبد العزيز، الطبعة الرابعة، دار العلم للملايين، ١٩٧٠م (ص١٦- ١٧).

(١٩) ابن سعد، الطبقات، مرجع سابق (٢٠٧/٥).

(٢٠) انظر: ابن سعد، الطبقات (٢٠٨/٥)، الطبري، تاريخ الطبري، مرجع سابق (٥٦٥/٦)، ابن الجوزي، سيرة ومناقب عمر، مرجع سابق (ص٣٢٧).

(٢١) ابن الجوزي، سيرة ومناقب عمر، مرجع سابق (ص٣٢٧).

(٢٢) ابن الجوزي سيرة ومناقب عمر، مرجع سابق (٥٩ص)

(٢٣) المرجع السابق، (ص٣٢٧).

(٢٤) ابن سعد، الطبقات، مرجع سابق، (٣٤١/٥)

الراشدين، ونذكر أبرز ما تم في عهده في ثلاثة نقاط كما يلي:

- رده للمظالم

بدأ بنفسه في سياسة رد المظالم، حينما رد عمر بن عبد العزيز المظالم قال: "إنه لينبغي أن لا أبدأ بأول من نفسي"(٢٥) وهذا الفعل جعله قدوة للآخرين، فنظر إلى ما في يديه من أرض، أومتاع، فخرج منه حتى نظر إلى فص خاتم، فقال: هذا ما كان الوليد بن عبد الملك أعطانيه مما جاءه من أرض المغرب فخرج منه [٢٦].

وأمر عمر بن عبدالعزيز مناديه ينادي: "ألا من كانت له مظلمة فليرفعها، فقام له رجل ذمي من أهل حمص، فقال: يا أمير المؤمنين أسألك كتاب الله قال: وما ذاك ؟ قال العباس بن الوليد بن عبدالملك اغتصبني أرضي – والعباس جالس – فقال له يا عباس: ما تقول ؟ قال: أقطعنيها أمير المؤمنين الوليد بن عبدالملك، وكتب لي بها سجلًا، فقال: ما تقول يا ذمي ؟ قال: يا أمير المؤمنين: أسألك كتاب الله عزوجل، فقال عمر: كتاب الله أحق أن يتبع من كتاب الوليد بن عبدالملك، أردد عليه يا عباس صنيعته، فرد عليه، فجعل لا يدع شيئًا مما كان في يده، وفي يد أهل بيته من المظالم إلا ردها، مظلمة مظلمة"(٢٧) وهذا ما هو إلا نموذج من نماذج رده للمظالم، فقد رد الكثير من مظالم بني أمية، ورفع المظالم عن الموالي وعن أهل الذمة.

المساواة

اتخذ عمر مبدأ المساواة بين الناس في الحقوق والواجبات في عهده. فكانت سياسته تقوم على مبدأ المساواة، فبيت المال لجميع المسلمين ولكل واحد منهم حق أن يأخذ منه أسوة بغيره، فلا يكون محتكرًا على فئات معينة من الناس.

ومن أعماله التي تدل على المساواة ما أعلنه عندما رأى بني أمية استحوذوا على قطع واسعة من الأرض وجعلوها حمى، يحرم من الاستفادة منها عامة الناس، فقال: إن الحمى يباح للمسلمين عامة... وإنه الإمام فيها كرجل من المسلمين، إنه الغيث ينزله الله لعباده، فهم فيه سواء [٢٨].

النظام الاقتصادي في عهد عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه أسسه، أهدافه، موارده، مصارفه

المبحث الأول: أسس النظام الاقتصادي في عهد عمر بن عبدالعزيز رضي الله عنه

لم يكن النظام الاقتصادي في عهد عمر بن عبدالعزيز نظام عشوائي، بل هو نظام له أسس ينطلق منها، ويُعتزم على تنفيذها، وقد سار عمر بن عبد العزيز في نظامه الاقتصادي على أسس منها ما يلي:

المطلب الأول: الاعتصام بالقرآن الكريم والسنة النبوية:

عزم الخليفة عمر بن عبد العزيز- رضي الله عنه- على التمسك والعمل بالقرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، حيث قال:"سن رسول الله- صلى الله عليه وسلم- وولاة الأمر من بعده سناً الأخذ بها اعتصام بكتاب الله وقوة على دين الله، ليس لأحد تبديلها ولا تغييرها، ولا النظر في أمر خالفها"[٢٩].

وعندما استلم الحكم كتب كتاباً جاء فيه: "فليس لأحد في كتاب الله ولا في سنة رسول الله- صلى الله عليه وسلم- أمر ولا رأي إلا إنفاذه، والمجاهدة عليه"[٣٠].

وجعل المرجعية الثابتة في النظام الاقتصادي هو كتاب الله وسنة نبيه، وعدم فتح مداخل الهوى على المنهاج الإصلاحي الاقتصادي، قال يحيي الغساني: "لما ولاني عمر بن عبد العزيز على الموصل قدمتها فوجدتها من أكثر البلاد سرقة، فكتبت إليه أعلمه حال البلد وأسأله آخذ الناس بالظنة، وأضربهم على التهمة، أو آخذهم بالبينة، وما جرت عليه السنة، فكتب إلى أن آخذ الناس بالبينة وما جرت عليه السنة، فإن لم يصلحهم الحق فلا أصلحهم الله، قال يحيي ففعلت ذلك، فما خرجت من الموصل حتى كانت من أصلح البلاد وأقلها سرقة"[٣١].

المطلب الثاني: ترسيخ قيم الحق والعدل ودفع الظلم:

الحق والعدل من القيم الإسلامية قال تعالى ﴿لَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا رُسُلَنَا بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَأَنزَلۡنَا مَعَهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلۡقِسۡطِۖ﴾[٣٢]، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم (إن المقسطين عند الله على منابر من نور، عن يمين الرحمن عزوجل، وكلتا يديه يمين، الذين يعدلون في حكمهم وأهليهم وما ولوا)[٣٣].

وقد عمل عمر بن عبد العزيز على ترسيخ قيم الحق والعدل ودفع الظلم، لأن الظلم عواقبه وخيمة ويثبط الهمم ويقعد المجتمع عن المشاركة الإيجابية في المحافظة على المكتسبات أو الاندماج في البناء الشامل، ويؤثر على الشعور بالانتماء إلى المجتمع، فلذا عند رفع الظلم يصبح المجتمع مشاركاً في المحافظة على الممتلكات، ويدفع عجلة البناء والتنمية بكل فعالية.

فقد كان عمر يرجع للحق إذا تبين له الخطأ، ويقول في ذلك: "ما من طينة أهون على فتاً ولا كتاب أيسر على رداً من كتاب قضيت به، ثم أبصرت أن الحق في غيره ففتتها"[٣٤]، ورفع الظلم لم يتوقف به عمر بن عبد العزيز عند المسلمين، بل شمل غير المسلمين، لأنهم وحدة إيجابية في عملية التكافل والبناء الاجتماعي، قال على بن أبى حملة:"خاصمنا عجم أهل دمشق إلى عمر بن عبد العزيز

---

[٢٥] المرجع السابق، (٣٤١/٥)

[٢٦] انظر: ابن سعد، الطبقات، مرجع سابق (٣٤١/٥-٣٤٢).

[٢٧] ابن الجوزي، سيرة ومناقب عمر، مرجع سابق ص (١٢٥-١٢٦)

[٢٨] انظر: ابن عبدالحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز، مرجع سابق ص (٨٦)

(٢٩) ابن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز، مرجع سابق (ص٤٠).

(٣٠) المرجع السابق (ص٦٨).

(٣١) السيوطي، الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، تاريخ الخلفاء، تحقيق حمدي الدمرداش، ط١، مكتبة نزار مصطفى الباز، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م (١٧٨/١).

[٣٢] الحديد:٢٥.

[٣٣] رواه مسلم، كتاب الإمارة، باب فضيلة الإمام العادل وعقوبة الجائر والحث على الرفق بالرعية والنهي عن إدخال المشقة عليهم، برقم: (١٨٢٧).

(٣٤) ابن الجوزي، سيرة ومناقب عمر، مرجع سابق (ص٩٣).

في كنيسة كان رجل من الأمراء أقطعها لبني نصر بدمشق، فأخرجنا عمر عنها وردها إلى النصارى"[٣٥].

المطلب الثالث: حرية التجارة

فقد أقر عمر حرية التجارة وابتغاء فضل الله في البر والبحر، فقد كتب إلى أحد عماله "وإن من طاعة الله التي أنزل في كتابه أن يدعو الناس إلى الإسلام كافة وأن يفتح لهم باب الهجرة.... وأن يبتغي الناس بأموالهم في البر والبحر لا يمنعون ولا يحبسون"[٣٦].

وكتب أيضًا " وأما البحر فإنا نرى سبيله سبيل البر قال تعالى ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِي سَخَّرَ لَكُمُ ٱلۡبَحۡرَ لِتَجۡرِيَ ٱلۡفُلۡكُ فِيهِ بِأَمۡرِهِۦ وَلِتَبۡتَغُواْ مِن فَضۡلِهِۦ وَلَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ [٣٧] فأذن أن يتجر من شاء وأرى أن لانحول بين أحد من الناس وبينه فإن البر والبحر لله جميعا سخرهما لعباده يبتغون فيهما من فضله، فكيف نحول بين عباد الله وبين معايشهم"[٣٨].

فالعمل بمبدأ الحرية وفق الضوابط الشرعية في التجارة والكسب من أبرز ما يدفع عجلة الاقتصاد ويساهم في رفع الناتج المحلي، لأنها تنطلق من قيود تحد من حرية التجارة والعمل.

نلاحظ من خلال ما سبق أن عمر بن عبد العزيز قد اعتمد على القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، كما عمل على ترسيخ قيم الحق والعدل ودفع الظلم ولم يتهاون في ذلك، وعمل بمبدأ الحرية في الكسب والتجارة، وكل عمل لابد له من أسس عامة ينطلق منها، لذا كان عمر يتحرى هذه الأسس ويحث عليها لوضع النظام الاقتصادي بكل أبعاده.

المبحث الثاني: أهداف النظام الاقتصادي في عهد عمر بن عبد العزيز

المطلب الأول: تنظيم توزيع الدخل والثروة بشكل عادل بين أفراد المجتمع

لقد عمل عمر بن عبد العزيز- رضي الله عنه- على إعادة توزيع الدخل والثروة بالشكل العادل، الذي يرضي الله تعالى، ويحقق من خلاله قيم الحق والعدل، ويدفع الظلم عن الضعفاء، لأن المال هو مال الله والإنسان مستخلف فيه، قال تعالى ﴿وَءَاتُوهُم مِّن مَّالِ ٱللَّهِ ٱلَّذِيٓ ءَاتَىٰكُمۡۚ﴾[٣٩] وقال تعالى ﴿وَأَنفِقُواْ مِمَّا جَعَلَكُم مُّسۡتَخۡلَفِينَ فِيهِۖ﴾[٤٠]

فقد انتقد التوزيع في عهد سليمان بن عبد الملك، حينما سأله وقاله له كيف رأيت ما فعلنا يا أبا حفص، فقال له:"رأيتك زدت أهل الغنى غنى، وتركت أهل الفقر بفقرهم"[٤١]، وبزيادة أهل الغنى غنى، وترك أهل الفقر بفقرهم لايتحقق من خلاله العدل بين أفراد المجتمع.

حيث أدرك عمر بن عبد العزيز- رضي الله عنه- أن التفاوت بين أفراد المجتمع هو نتيجة لسوء توزيع الثروات، فوضع نظام جديد لإنصاف الفقراء والمظلومين وإعطائهم حقوقهم.

ولقد كان نظام عمر التوزيعي يهدف إلى إيصال الناس إلى حد الكفاية، يلاحظ ذلك من خطبه، فقد خطب الناس يوماً فقال:" وددت أن أغنياء الناس اجتمعوا فردوا على فقرائهم حتى نستوي نحن وهم وأكون أنا أولهم"[٤٢]، وقال أيضاً في خطبة أخرى:"ما أحد منكم تبلغني حاجته إلا حرصت أن أسد من حاجته ما قدرت عليه، وما أحد لا يسعه ما عندي إلا وددت أنه بدئ بى وبلحمتي الذي يلونني حتى يستوي عيشنا وعيشكم"[٤٣].

وقد عمل عمر بهذا الهدف عندما أمر بقضاء الدين عن الغارمين فكتب إليه أحد عماله " إنا نجد الرجل له المسكن والخادم، وله الفرس والأثاث في بيته، فأجاب عمر:لابد للرجل من المسلمين من مسكن يأوي إليه رأسه، وخادم يكفيه مهنته، وفرس يجاهد عليه عدوه، وأثاث في بيته، فهو غارم فاقضوا عنه"[٤٤].

فنظام عمر التوزيعي يهدف إلى كفاية حاجة المسلمين من المسكن والركاب، والأثاث، وهي تمثل حاجات أساسية من مقومات الحياة.

والحد من التفاوت الطبقي بين أفراد المجتمع، تسد حاجة الفقراء، وتعمل على تحبيب القلوب من بعضها البعض، وتحافظ على تماسك المجتمع وترابطه.

المطلب الثاني: رفع معدل النمو الاقتصادي:

لقد عمل عمر بن عبد العزيز- رضي الله عنه- عن طريق العديد من الأساليب والوسائل تحقيق هذا الهدف، فقد أوجد المناخ المناسب للنمو الاقتصادي من خلال رد المظالم والحقوق إلى أصحابها، وقد أكد عمر بن عبد العزيز على مبدأ الحرية الاقتصادية المقيدة بضوابط الشريعة الإسلامية، فانتشر الناس في تجارتهم واستثمار أموالهم، وقد جنى عمر والأمة كلها ثمرات هذه الأعمال، فقد عم الرخاء والازدهار للبلاد والعباد.

ومما يدل على غنى الناس في عهد عمر، قال رجل من ولد زيد بن الخطاب:"إنما ولي عمر بن عبد العزيز سنتين ونصفاً، فذلك ثلاثون شهراً، فما مات حتى جعل الرجل يأتينا بالمال العظيم فيقول أجعلوا هذا حيث ترون في الفقراء، فما يبرح حتى يرجع بماله، يتذكر من يضعه فيهم فما يجده، فيرجع بماله قد أغنى الله على يد عمر بن عبد العزيز الناس"[٤٥]، وقال يحيى بن سعيد [٤٦]:" بعثني عمر بن عبدالعزيز على صدقات إفريقية، فأقتضيتها وطلبت فقراء نعطيها لهم فلم نجد بها فقيرًا، ولم نجد من يأخذها مني ، فقد

---

(٣٥) البلاذري، أحمد بن يحيي بن جابر، فتوح البلدان، تحقيق رضوان محمد رضوان، بيروت، دار الكتب العلمية،١٤٠٣هـ(ص١٥٩).

(٣٦) ابن عبدالحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز، مرجع سابق (ص٨٣)

(٣٧) الجاثية:١٢.

(٣٨) ابن عبدالحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز، مرجع سابق (ص٨٧)

(٣٩) النور:٣٣.

(٤٠) الحديد:٧.

(٤١) ابن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز، مرجع سابق (ص١١٦).

(٤٢) ابن الجوزي، سيرة عمر بن عبد العزيز، مرجع سابق (ص٢٣٧).

(٤٣) ابن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز، مرجع سابق (ص٤٣).

(٤٤) المرجع السابق (ص١٧١).

(٤٥) ابن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز، مرجع سابق (ص١١٠)، ابن الجوزي، سيرة ومناقب عمر بن عبد العزيز، مرجع سابق، (ص٩٤)، الذهبي، سير أعلام النبلاء، مرجع سابق، (١٣١/٥).

(٢) يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري ، الإمام العلامة عالم المدينة في زمانه ، مولده قبل السبعين زمن ابن الزبير ، توفي بقرب الكوفة وله بضع وسبعون سنة ، سنة ١٤٣هـ ، انظر: الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، مرجع سابق (٤٦٨/٥-٤٧٥)

أغنى الناس ، فأشتريت بها رقابًا فأعتقتهم وولاؤهم للمسلمين"[٤٧]

فقد استطاع القضاء على الفقر في عهده رحمه الله، وتحقيق تفوق اقتصادي ورفاهية اجتماعية.

المبحث الثالث: موارد النظام الاقتصادي في عهد عمر بن عبد العزيز

المطلب الأول: الزكاة

الزكاة هي:"حق واجب في مال مخصوص لطائفة مخصوصة في وقت مخصوص"[٤٨].

جباية الزكاة في عهد عمر:

حرص عمر بن عبدالعزيز على إيراد الزكاة واهتم بها، لأنها حق لله تعالى، متبعًا قول الرسول- صلى الله عليه وسلم-: (بني الإسلام على خمس، شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وحج البيت، وصوم رمضان)[٤٩]، وقوله- صلى الله عليه وسلم- (أدوا زكاة أموالكم)[٥٠]، وعزم الخليفة عمر بن عبد العزيز على إتباع السنة في الزكاة، وكان الولاة قبله قد تهاونوا فيها، فأخذوها من غير حقها، وصرفوها في غير مصارفها[٥١] ويتبين ذلك من خلال مكاتبته إلى الولاة وأمرهم بتقوى الله وإتباع الحق وأخذ الزكاة من حقها الشرعي، ومن ظاهر إتباع الخليفة عمر بن عبد العزيز للسنة في تحصيل وصرف الزكاة طلبه لكتاب رسول الله- صلى الله عليه وسلم- في الصدقات، ولكتاب عمر بن الخطاب- رضي الله عنه- وأمره بأن تنسخ هذه الكتب، فنسخت له، وكانت تشتمل على العديد من أنواع الصدقات مثل الصدقات الخاصة بالإبل، وصدقات البقر، والغنم، والورق، والذهب، والحليب، والتمر، والزبيب، وقد بينت هذه الكتب أنصبة الزكاة الخاصة بهذه الأصناف[٥٢].

وقد اتبع الخليفة عمر بن عبد العزيز السنة سواء في جباية الزكاة أو في صرفها:

ففي جبايتها:"عين أناسًا ثقاة مؤتمنين وأمرهم بجبايتها دون ظلم أو تعد أو محاباة لقريب أو صديق "[٥٣]، وأمر الخليفة عمر بين عبد العزيز بأخذ الزكاة من جميع الأموال التي يجب فيها أخذ الزكاة، فأخذت من عطاء العمال ومن المظالم التي تم ردها لأصحابها، ومن الأعطية التي خرجت لأهلها [٥٤].

وفي مصارفها:"اتبع عمر بن عبد العزيز السنة في مصارف الزكاة، فاستشهد بقول الله تعالى:﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [٥٥]، ثم أمر أن توضع الصدقات كما أمر الله تعالى في كتابه [٥٦]، فعندما أحضر عماله الزكاة إليه أمرهم بردها وتوزيعها في جميع البلاد التي جمعت منها هذه الزكاة [٥٧].

فكان يأتي الحي الواحد ويدعوهم بأموالهم فيقبض الزكاة من الأغنياء، ثم يدعو فقرائهم ويقسمها بينهم، ولا يفارق الحي وفيهم فقير، ثم يذهب إلى حي آخر فيفعل بهم كذلك[٥٨].

المطلب الثاني: الجزية

تعريف الجزية اصطلاحاً:

الجزية هي: "ما لزم الكافر من مال لأمنه، باستقرار تحت حكم الإسلام وصونه"[٥٩].

وقيل بأنها: "المال المأخوذ بالتراضي، لإسكاننا إياهم في دارنا، أو لحق دمائهم وذراريهم وأموالهم، أو لكفنا عن قتالهم"[٦٠].

إيراد الجزية في عهد عمر:

من المعروف أن الجزية يتم تحصيلها من غير المسلمين المقيمين في دار الإسلام، وتسقط ضريبة الجزية عن كل شخص اعتنق الدين الإسلامي [٦١].

وكان نظام عمر بن عبد العزيز- رضي الله عنه- في الجزية اعتماد قيم العدل والحق، والعمل على رفع الظلم عن أهل الذمة، والرفق بهم، وفرض الجزية عليهم حسب مقدرتهم المالية، لذا فقد صنفها في ثلاث أصناف، صنف للغني، وصنف للمتوسط، وصنف للفقير، وجعل صاحب

---

(٣) ابن عبدالحكم ، سيرة عمر بن عبدالعزيز ، مرجع سابق (ص٦٥) .

(٤٨) البهوتي، منصور بن يونس بن صلاح الدين، الروض المربع شرح زاد المستنقع، خرج أحاديثه عبد القدوس محمد نذير، دار المؤيد، مؤسسة الرسالة (ص١٩٥).

(٤٩) رواه البخاري، كتاب الإيمان، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم بني الإسلام على خمس، برقم: (٨).

(٥٠) رواه أحمد في مسنده برقم: (٢٢١٦١)، وصححه الألباني في صحيح الجامع برقم (١٠٩).

(٥١) انظر: ابن الجوزي، سيرة ومناقب عمر بن عبد العزيز، مرجع سابق (ص١٠٧).

(٥٢) انظر: أبو عبيد، القاسم بن سلام الهروي البغدادي، الأموال، تحقيق خليل محمد هراس، بيروت، دار الفكر، (ص٤٤٧).

(٥٣) ابن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز، مرجع سابق (ص٨٥).

(٥٤) انظر: أبو عبيد، الأموال، مرجع سابق (ص٥٢٩).

(٥٥) التوبة: ٦٠.

(٥٦) انظر: ابن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز، مرجع سابق (ص٨٥).

(٥٧) انظر: أبو عبيد، الأموال، مرجع سابق (ص٧١٢)، ابن قدامة، موفق الدين عبد الله بن أحمد المقدسي، المغني، القاهرة، مكتبة القاهرة، ١٣٨٨ه-١٩٦٨م (٥٣١/٢).

(٥٨) انظر: ابن الجوزي، سيرة ومناقب عمر بن عبد العزيز، مرجع سابق، (ص١٠٦).

(٥٩) أبوعبدالله، محمد بن قاسم الأنصاري، شرح حدود ابن عرفه، ط١، المكتبة العلمية، ١٣٥٠ه، (ص١٤٥).

(٦٠) أبو بكر، محمد الحصني، كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار، تحقيق علي عبد الحميد ومحمد سليمان، ط١، دمشق، دار الخير،١٩٩٦م، (ص٥٠٨).

(٦١) انظر: ابن قدامة، المغني، مرجع سابق (٢٤/٣).

الأرض يعطي جزيته من أرضه، والصانع يخرجها من كسبه، والتاجر يخرجها من تجارته [٦٢].

كما اتبع عمر بن عبد العزيز- رضي الله عنه- نظام فرض الجزية حسب طاقة البلاد المالية، فجعلها على أهل الشام أكثر منها على أهل اليمن بسبب غناهم الأكثر، كما قام عمر بن عبد العزيز- رضي الله عنه- برفع الجزية عن الفقراء الذين لا يطيقون دفعها، وأجرى لهم رزقاً من بيت مال المسلمين، تأسياً بعمر بن الخطاب[٦٣]- رضي الله عنه-[٦٤]، "وقد عمل عمر بن عبد العزيز- رضي الله عنه- بتخفيض الجزية عن أهل نجران، حيث أمر بإحصائهم، فتبين له أن عددهم نقص إلى العشر، وجزيتهم بقيت كما هي، فأخذ منهم مائتين حلة بدلاً من ألفين، وأسقط جزية من مات أو أسلم"[٦٥].

المطلب الثالث: الخراج

- **تعريف الخراج:**

تعريف الخراج اصطلاحاً:

عرف الماوردي الخراج بأنه: "ما وضع على رقاب الأرض من حقوق تؤدي عنها"[٦٦].

وعليه يمكن القول أن الخراج هو ما تأخذه الدولة الإسلامية من ضرائب على الأراضي التي تم فتحها، أو الأراضي التي صالح أهلها عليها.

إيراد الخراج في عهد عمر:

أما في العصر الأموي فقد اتجه الخلفاء الأمويين إلى استقطاع بعض أراضي الخراج وبيعها [٦٧]، ولما تولي عمر بن عبد العزيز حدثت تطورات جديدة على الأرض تمثلت فيما يلي:

١. شجع الخليفة اقتطاع الأراضي عن طريق استصلاحها، وقال: من غلب الماء على شيء فهو له، وبعث برسالة إلى أحد ولاته جاء فيها من أحيا أرضاً ميتة ببنيان أو حرث ما لم تكن من أموال قوم ابتاعوها من أموالهم أو أحيوا بعضاً وتركوا بعضها فأجز للقوم إحياءهم الذي أحيوا ببنيان أو حرث [٦٨].

٢. وحرصاً منه على الأراضي الخراجية وإعمارها بالزراعة فقد طلب من ولاته عدم السماح لأهل الذمة ببيع الآلات الزراعية، حتى لا يؤدي ذلك إلى عدم زراعة الأراضي فيبطل الخراج [٦٩].

٣. اهتم عمر بن عبد العزيز بإنشاء مشاريع البنية التحتية الأساسية للقطاع الزراعي، قبل الحرص على جمع ضريبة الخراج، فزاد الشعور بالعدل والإنصاف لدي المزارعين فحسنوا إنتاجهم وزاد ارتباطهم بالأرض، فأزداد الإنتاج بدلاً من هجرها وخرابها فزاد إيراد الخراج [٧٠].

وباستصلاح الأراضي والعناية بالمزارعين ازداد إيراد الخراج في عهده، مما حقق تنمية اقتصادية عالية.

المطلب الرابع: العشور

- **تعريف العشور**

تعريف العشور اصطلاحاً:

العشور في الفقه الإسلامي: "هو ما تفرضه الدولة على أموال التجارة الخارجة من البلاد الإسلامية أو القادمة إليها أو التي ينتقل بها التجار في داخل الدولة الإسلامية"[٧١].

إيراد العشور في عهد عمر:

نشطت التجارة في عهد عمر بن عبد العزيز، وتم توفير موارد جديدة للدولة واستطاع أن يوظفها للإنفاق العام على كافة مشروعات التنمية، وكانت من أهم الإجراءات التي اتخذها عمر بن عبد العزيز لتنشيط الحركة التجارية بهدف زيادة ضريبة العشور ما يلي:

١. إلغاء الضرائب الإضافة التي كانت مفروضة على النشاط الزراعي، وقد انعكس هذا إيجاباً على القطاع التجاري في صورة انخفاض ملحوظ في أسعار السلع والمنتجات الزراعية، ترتب على ذلك زيادة الطلب عليها، وأحدث نمو في تجارتها، وفي ظل اقتصاد قوامة الزراعة، فإن زيادة عرض السلع الزراعية وانخفاض أثمانها لم يحدث نمو تجارياً فحسب، ولكن أحدث نمو في بقية قطاعات الاقتصاد الإسلامي [٧٢].

---

(٦٢) انظر: ابن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز، مرجع سابق (ص٨٧).

(٦٣) هو أمير المؤمنين عمر بن الخطاب القرشي العدوي، كان شجاعاً حازماً، يضرب بعدله المثل، شهدا بدراً والمشاهد كلها، وهو أول من وضع التاريخ الهجري، وأول من اتخذ بيت مال المسلمين، ولد قبل الهجرة بأربعين سنة بمكة، وقتله أبو لؤلؤة المجوسي غلام المغيرة ابن شعبة يوم الاثنين لأربع ليال بقين من ذي الحجة سنة (٢٣هـ) - وصلى عليه- صهيب، ودفن بحجرة عائشة- رضي الله عنها- بجوار قبر الرسول- صلى الله عليه وسلم- وأبي بكر- رضي الله عنهم أجمعين، لترجمته ينظر: ابن سعد، الطبقات، مرجع سابق، (٣/ ٢٦٥).

(٦٤) انظر: أبو عبيد، الأموال، مرجع سابق (ص٥١).

(٦٥) الريس، الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية، مرجع سابق (ص٢٣٢).

(٦٦) الماوردي، علي بن محمد البصري، الأحكام السلطانية، القاهرة، دار الحديث، (ص٢٢٧).

(٦٧) انظر: ابن عساكر، أبو القاسم على بن الحسن بن هبة الله، تاريخ مدينة دمشق، تهذيب عبد القادر بدران، ط٢، بيروت، دار الميسرة، ١٩٧٩م (١٨٤/١).

(٦٨)انظر: ابن آدم، يحيي القرشي، الخراج، صححه أحمد محمد شاكر، المطبعة السلفية، ١٣٨٤هـ(ص٨٨)، ابن زنجويه، الأموال، مرجع سابق (٦٣٤/٢).

(٦٩) انظر: ابن زنجويه، الأموال، مرجع سابق (٢٦٨/١).

(٧٠) شلبي، أحمد، السياسة والاقتصاد في التفكير الإسلامي، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٤م(ص٢٤٤).

(٧١) حسن، سيد حسن عبدالله، مظاهر العدالة الضريبية في التزامات غير المسلمين في دولة الإسلام، جامعة الأزهر، مجلة كلية الشريعة والقانون بأسيوط، المجلد (٢)، العدد (١٢)، ٢٠٠٠م (ص١٥٩٠).

(٧٢) انظر: ابن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز، مرجع سابق (ص١٤١).

٢. إلغاء الضرائب على القطاع التجاري، والاقتصار على العشور، وكان لهذا تأثير إيجابي كبير على قطاع التجارة، وقد أدى ذلك إلى تشجيع ممارسة التجارة، وزيادة أرباحها، فزاد بذلك حجم المبادلات التجارية [٧٣].

٣. القيام بمنع العطاء عن التجار والمشتغلين بالتجارة، وذلك بهدف أن تكون التجارة مصدر رزقهم الوحيد، فيهتموا بها أكثر وينشطوا فيها، لاسيما وأن التجارة كانت في ذلك الوقت متعبة من حيث السفر، والترحال، وذلك بسبب عدم توافر وسائل المواصلات المريحة التي نشهدها اليوم [٧٤].

٤. الحرص على ضبط وتوحيد المكاييل والموازين في كافة أنحاء الدول التي تخضع لسلطان الدولة الإسلامية، وجعل ذلك من مواد القانون في عهده [٧٥].

٥. وضع ضوابط وقواعد لمنع الاحتكار، ومن ذلك قيام بإعادة مجموعة من الدكاكين بحمص كانت في يد مجموعة قليلة من أهل السوق، وكان ابن الوليد بن عبد الملك قد استولي عليها، وحولها إلى ملكية خاصة له فقام عمر بن عبد العزيز بنزعها وتم إعادتها إلى أصحابها، وبذلك لم يعد بعد هذا الموقف للاحتكار وجود [٧٦].

وعليه وبناء على هذه الإجراءات نمت التجارة الداخلية، وازدهرت، وذلك من خلال ضبط الوزن والمعيار، حتى أصبحت هناك ثقة للتجار في الأسواق، وأصبحت تلقي قبولاً عاماً مما سهل عملية المبادلات بشكل كبير.

المبحث الرابع: مصارف النظام الاقتصادي في عهد عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه

المطلب الأول: الإنفاق على الرعاية الاجتماعية

لتحقيق أهداف النظام الاقتصادي في عهده سعى عمر إلى زيادة الإنفاق على الفقراء والمحتاجين، وعمل على تأمين الرعاية الصحية والاجتماعية لكافة المسلمين، وهي مطالب شرعية جاءت في القرآن الكريم والسنة النبوية، وقد كتب ابن شهاب الزهري لعمر كتاباً عن مواضع السنة في الزكاة ليعمل بها في خلافته فذكر فيه: "إن فيها نصيباً للزمنى والمقعدين ونصيباً لكل مسكين به عاهة لا يستطيع حيلة و وتقلبًا في الأرض ونصيباً للمساكين الذين يسألون ويستطعمون ونصيباً لمن في السجون من أهل الإسلام ممن ليس له أحد، ونصيباً لمن يحضر المساجد من المساكين الذين لا عطاء لهم ولا سهم ولا يسألون الناس، ونصيباً لمن أصابه فقر وعليه دين، ولم يكن شيء منه في معصية الله، ولا يتهم في دينه، ونصيباً لكل رجل من ابن السبيل ليس له مأوى، ولا أهل يأوي إليهم، فيطعم حتى يجد منزلاً أو يقضي حاجته"[٧٧].

وقد تمثل النظام الاقتصادي في عهد عمر بن عبد العزيز في الإنفاق على الرعاية الاجتماعية في الآتي:

أولًا: الإنفاق على الفقراء والمساكين:

فقد كان عمر بن عبد العزيز يهتم بأمر الفقراء والمساكين، ويسعى إلى أغنائهم، وخير دليل على ذلك قصته مع زوجته فاطمة عندما سألته عن سر بكائه، فقال لهم:" تقلدت أمر أمة محمد- صلى الله عليه وسلم- فتفكرت في الفقير الجائع، والمريض الضائع، والعاري المجهود، والمظلوم المقهور، والغريب المأسور، والكبير، وذي العيال في أقطار الأرض، فعملت أن ربي سيسألني عنهم، وأن خصمي دونهم محمد- صلى الله عليه وسلم- فخشيت ألا تثبت حجتي عند خصومته، فرحمت نفسي فبكيت"[٧٨].

ثانيًا: الإنفاق على المسافرين وأبناء السبيل:

ولقد اهتم عمر بن عبد العزيز بالمسافرين وأبناء السبيل، فأمر عماله ببناء بيوت الضيافة على الطرق لرعاية المسافرين والاهتمام بهم، وكتب إلى أحد عماله: "أعمل خانات في بلادك، فمن مر بك من المسلمين فأقروهم يوماً وليلة، وتعهدوا دوابهم، فمن كانت به علة فأقروه يومين وليلتين، فإن كان منقطعاً به فقووه بما يصل به إلى بلده"[٧٩].

ثالثًا: الإنفاق على العلماء:

لقد اهتم عمربن عبد العزيز بالإنفاق على العلماء والفقهاء بما يسد حاجتهم، وبعث إلى والي حمص بكتاب قال فيه: "انظر إلى القوم الذين نصبوا أنفسهم للفقه وحبسوها في المسجد، عن طلب الدنيا، فأعط كل رجل منهم مائة دينار يستعينون بها على ما هم عليه من بيت مال المسلمين"[٨٠]، كما كان عمر يقوم بالإنفاق على المؤذنين من بيت مال المسلمين [٨١].

وبتفرغ العلماء وانشغالهم بالدعوة إلى الله بالخطب والدروس تتحقق المصلحة والمنفعة للأمة.

المطلب الثاني: ترشيد الإنفاق في مصالح الدولة

النظام الاقتصادي في عهد عمر بن عبد العزيز في الإنفاق يقوم على مبدأ الترشيد الاقتصادي، والبعد عن الإسراف

(٧٣) انظر: حمادة، الوثائق السياسية والإدارية العائدة للعصر الأموي، ط٢، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠١هـ/١٩٨١م (ص٤٣٤)، ابن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز، مرجع سابق (ص٨٧).

(٧٤) انظر: السلومي، عبد العزيز عبد الله، ديوان الجند نشأته وتطوره في الدولة الإسلامية حتى عهد المأمون، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م (ص١٦٠)،

(٧٥) انظر: ابن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز، مرجع سابق (ص٨٧).

(٧٦) القحطاني، سعيد عبد الله، الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مدن خراسان في العصر الأموي، جامعة الملك سعود، كلية الآداب، ١٩٨٣م (ص١١٥- ١١٧).

(٧٧) أبو عبيد، الأموال، مرجع سابق (ص٦٩٠).

(٧٨) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مرجع سابق، (١٣٢/٥).

(٧٩) الطبري، تاريخ الأمم والملوك، مرجع سابق، (٥٦٧/٦).

(٨٠) ابن الجوزي، سيرة ومناقب عمر، مرجع سابق (ص١١٥).

(٨١) ابن سعد، الطبقات، مرجع سابق (٣٥٩/٥).

والتبذير، قال تعالى ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُواْ لَمۡ يُسۡرِفُواْ وَلَمۡ يَقۡتُرُواْ وَكَانَ بَيۡنَ ذَٰلِكَ قَوَامٗا﴾[٨٢].

ومن الإجراءات التي اتخذها عمر بن عبد العزيز في مجال ترشيد الإنفاق في مصالح الدولة ما يلي:

ترشيد الإنفاق الإداري:

لقد عمل عمر بن عبد العزيز بترشيد الإنفاق في المال العام، فعندما طلب والي المدينة أن يصرف له شمعاً فأجابه عمر: "لعمري لقد عهدتك- يا ابن أم حزم- وأنت تخرج من بيتك في الليلة الشاتية المظلمة بغير ضياء، ولعمري لأنت يؤمئذ خير منك اليوم، ولقد كان في فتائل أهلك ما يغنيك والسلام"[٨٣]، وكتب إليه وقد طلب قراطيس للكتابة: "إذا جاءك كتابي هذا فأدق القلم وقارب بين سطورك، وأجمع حوائجك، فإني أكره أن أخرج من أموال المسلمين ما لا ينتفعون به"[٨٤].

يتضح مما سبق حرص عمر بن عبد العزيز على أموال بيت مال المسلمين، وتوجيه ولاته وعماله للاستغلال الأمثل لهذه الأموال، من شفافية وعدم الاستخدام الشخصي والخاص للمال العام.

المطلب الثالث: تنظيم العطاء

تعريف العطاء اصطلاحاً:

العطاء هو: "مقدار معين من المال يصرف سنوياً لمعظم السكان ويعتبر المصدر الأساسي للناس في معاشها"[٨٥].

وعليه يمكن القول أن العطايا هي المال الذي يتم جمعه في بيت مال المسلمين ويتم توزيعه على المستحقين سواء في صورة مادية أوعينية، وإذ يرتفع المستوى الاقتصادي للمجتمع بالعطاء.

تنظيم العطاء في عهد عمر بن عبد العزيز:

أدت تنظيمات عمر بن عبد العزيز إلى توازن النظام الاقتصادي وتحقيق فائض كبير وبلوغ الدولة الإسلامية من الغنى ما توضحه الكتب التالية المتبادلة بين الخليفة وأحد ولاته هو عبد الحميد بن عبد الرحمن وكان والياً على العراق، حيث كتب إليه عمر بن عبد العزيز- رضي الله عنه-: أن أخرج للناس أعطياتهم فكتب إليه عبد الحميد إني قد أخرجت للناس أعطياتهم وقد بقي في بيت المال مال فكتب عمر بن عبد العزيز إليه أن أنظر كل من أدان أي: استدان من غير سفه ولا سرف فاقض عنه، فكتب إليه عبد الحميد إني قد قضيت عنهم وبقي في بيت مال المسلمين مال، فكتب عمر بن عبد العزيز إليه انظر كل بكر، أي: الفتى الذي لم يتزوج، ليس له مال فزوجه أو أصدق عنه، أي: أدفع عنه الصداق، فكتب إليه عبد الحميد إني قد زوجت كل من وجدت وقد بقي في بيت المسلمين مال، فكتب إليه عمر بن عبد العزيز أن انظر من كانت عليه جزية فضعف عن أرضه فأسلفه، أي: أعطه مبلغ من المال سلفه، ما يقوى به على عمل أرضه فإنا لا نريدهم لعام ولا لعامين[٨٦].

يتضح من الكتب السابقة أن الرخاء عم الدولة الإسلامية في عهد عمر بن عبد العزيز، وعظمت ثروتها وفاضت الأموال حتى بعد وصول كل فرد على نصيبه من الأموال العامة طبقاً لنظام العطاء الجاري، فاستخدمت الدولة المال العام في سداد ديون المدينين وفي صداق من لم يتزوج من الشباب، وفي إقراض أهل الذمة لرفع خصوبة الأرض وزيادة إنتاجها.

الفصل الثاني: كيفية تطبيق النظام الاقتصادي في عهد عمر بن عبد العزيز في العصر الحاضر

المبحث الأول: استغلال ثروات البلاد (البشرية والكونية):

ومن أهم الثروات لدى أي بلد، الثروات التالية:

المطلب الأول: الثروة البشرية

العنصر البشري أغلى وأثمن هذه الثروات، ويمكن تعريف الثروة البشرية بأنها: الكفاءات والرواد الذين يصنعون المستقبل في مجال تخصصهم.

تعتبر الثروة البشرية من العوامل الرئيسية في تنمية الاقتصاد، فعلى الرغم من وجود الموارد الطبيعية إلا أنه لولا وجود الثروة البشرية لا يمكن الاستفادة من الموارد الطبيعية.

والاستفادة من الثروة البشرية تكمن في استغلال جميع العاملين في الدولة والعمل على تطويرهم وتنمية مهاراتهم وإعدادهم الإعداد الأمثل، وتنمية روح وأخلاق العمل والانضباط، وتوفير متطلباتهم، لزيادة الكفاءة وزيادة العطاء، وتوفير فرص العمل للعاطلين، بحسب رغباتهم وميولهم المهنية.

وبالتالي تزيد الإنتاجية، ويزداد الإنتاج المحلي، مما يسهم في رفع وقوة العامل الاقتصادي.

البشر هم الثروة الحقيقية لكل وطن، فهم من يسعون لتحقيق الأهداف، وهم من يضعون الخطط والتطوير، وهم من يعملون على تشغيل باقي الثروات، واستغلال الثروة البشرية وتنميتها هي أساس تقدم كل دولة، ومن أحسن استغلال الثروة البشرية بالشكل الصحيح وصل إلى طريق النجاح والرقي، وسارع مع الأمم المتقدمة والمتطورة فكريًا وعلميًا وعمليًا.

---

[٨٢] الفرقان:٦٧.

(٨٣) ابن عبد الحكم، سيرة عمر، مرجع سابق (ص٦١).

(٨٤) ابن الجوزي، سيرة ومناقب عمر، مرجع سابق (ص١٠١).

(٨٥) السيف، عبد الله محمد، الحياة الاقتصادية في نجد والحجاز، جامعة الرياض، كلية الآداب، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م (ص١٨٥).

(٨٦) انظر: أبي عبيد، الأموال، مرجع سابق (ص٣١٩).

المطلب الثاني: الثروة المائية

الثروة المائية نعمة من الله، ويجب المحافظة عليها لتدوم، قال تعالى ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَيْءٍ حي أَفَلَا يؤمنون﴾[٨٧]

وقد اهتم الإسلام بالثروة المائية، قال تعالى ﴿أَمَّن جَعَلَ الْأَرْضَ قَرَارًا وَجَعَلَ خِلَالَهَا أَنْهَارًا﴾[٨٨].

ويذكر الله عزوجل تسخيرًا للإنسان قال تعالى ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآء فأخرج بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلْفُلْكَ لِتَجْرِيَ فِي ٱلْبَحْرِ بِأَمْرِهِۦۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلْأَنْهَٰرَ ٣٢﴾[٨٩]، وقال تعالى ﴿وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآء فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ﴾[٩٠]، وقال تعالى ﴿ وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً طَهُورًا﴾[٩١].

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم (المسلمون شركاء في ثلاث: في الكلأ، والماء، والنار)[٩٢].

يجب المحافظة على الثروة المائية لتدوم، وأهم ما يمكن اتباعه للمحافظة عليها هو حمايتها من التلوث بأشكاله.

ومن الثروة المائية: البحار، والمحيطات، والأنهار، والسدود، والآبار الجوفية، والبحيرات المكونة من مياه الأمطار، والعيون في باطن الأرض.

استغلال الثروة المائية يكون بالمحافظة عليها والاهتمام بها، وحفر الآبار في الصحراء والمواقع التي يقطنها الناس، فقد يردها من يحتاجها فينتفع بها، وتكون سببًا لحفظ النفس من الهلاك، وإنشاء السدود لحجز المياه والاستفادة منها، والتوسع في إنشاء محطات التحلية، وترشيد استخدام المياه، والحد من تلوث المياه، فالمحافظة على المياه واستغلالها الاستغلال الأمثل يوفر اقتصاد تنموي إيجابي، فالمياه مورد أساسي للإنسان والزراعة والإنتاج وللثروة الحيوانية وبقائها.

المطلب الثالث: الثروة المعدنية

تعد عناصر البيئة بمثابة الثروة التي لا يستطيع استثمارها سوى الإنسان، فبوعي الإنسان وطرق استغلاله للبيئة تحصل الأمة على النجاح والتقدم.

قال تعالى ﴿أَنزَلْنَا ٱلْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥ وَرُسُلَهُۥ بِٱلْغَيْبِۚ إِنَّ ٱللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾[٩٣].

الأرض غنية بالثروة المعدنية ومنها:(الحديد، والنحاس، والرصاص، والفوسفات، ومواد البناء، والزئبق، وغيرها).

تعتبر الثروة المعدنية من أساسيات الصناعة وعماد الحضارة المعاصرة، حيث يستخدم الكثير منها في صورة مباشرة خامات أساسية لصناعة الإسمنت والجبس والزجاج والألمونيوم، والبعض الآخر منها يستخدم منتجاً وسيطاً مسانداً لعدد من الصناعات الأخرى مثل الجراريات لتبطين الأفران، والحشوات لصناعة الدهانات والبلاستيك[٩٤].

عليه ينبغي استغلال المعادن أفضل استغلال ممكن، حيث تشكل الموارد المعدنية مصدراً مهماً لتلبية حاجيات الإنسان من المواد الأولية التي تستخدم في عدة مجالات كصناعة الأدوات، وبناء المساكن، وغيرها من الصناعات الأخرى.

واستغلال الثروة المعدنية يهدف إلى دعم مسيرة النمو الاقتصادي، وتنويع مصادر الدخل، وتوظيف العاطلين.

المبحث الثاني: عمارة الأرض.

استخلف الله تعالى البشر في الأرض بقصد عمارتها واستغلال ثرواتها، قال تعالى ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾[٩٥]، أي: "جعلكم فيها عمارا، تعمرونها وتستغلونها"[٩٦]، وقال تعالى ﴿فَٱنتَشِرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ وَٱبْتَغُواْ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ ﴾[٩٧] وأمر الله بالسعي للحصول على الرزق الحلال قال تعالى ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ كُلُواْ مِمَّا فِي ٱلْأَرْضِ حَلَٰلًا طَيِّبًا﴾[٩٨]، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم (ما أكل أحدًا طعامًا قط، خيرًا من أن يأكل من عمل يده، وإن نبي الله داود عليه السلام، يأكل من عمل يده)[٩٩].

فالإسلام يدعو إلى العمل الذي يتحقق به الإعمار الذي يعود على الناس بالخير.

ولقد ذكرت في ذلك ثلاثة مطالب كما يلي:

المطلب الأول: عمارة الأرض مادياً بالزراعة والصناعة والتجارة

ويمكن عمارة الأرض ماديًا بما يلي:

أولاً: الزراعة:

---

(١) الأنبياء: ٣٠

(٨٨) النمل:٦١.

(٨٩) إبراهيم:٣٢.

(٩٠) البقرة:١٦٤.

(٩١) الفرقان:٤٨.

(٩٢) رواه أبي داود، كتاب البيوع، باب في منع الماء، برقم:(٣٤٧٧)، صححه الألباني في صحيح الجامع برقم:(٦٧١٣).

(٩٣) الحديد:٢٥.

(٩٤) انظر: القحطاني، شريفة بنت معيض آل دليم، الأهمية الاقتصادية للثروة المعدنية، دراسة جغرافية تطبيقية على صناعة الزجاج بالمملكة العربية السعودية، جامعة الكويت، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، المجلد (٣٤)، العدد (١٣٠)، ٢٠٠٨م (ص١٣٤).

(٩٥) هود:٦١.

(٩٦) ابن كثير، تفسير القرآن الكريم، مرجع سابق (٣٣١/٤).

(٩٧) الجمعة:١٠.

(٩٨) البقرة:١٦٨.

(٩٩) رواه البخاري، كتاب البيوع، باب كسب الرجل وعمله بيده، برقم: (٢٠٧٢).

جاءت تعاليم الإسلام تحث على الزراعة، قال تعالى ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلْأَرْضُ ٱلْمَيْتَةُ أَحْيَيْنَٰهَا وَأَخْرَجْنَا مِنْهَا حَبًّا فَمِنْهُ يَأْكُلُونَ﴾[١٠٠] وقال تعالى ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً لَّكُم مِّنْهُ شَرَابٌ وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ تُسِيمُونَ ١٠﴾[١٠١] وقال تعالى ﴿هُوَ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا فَٱمْشُوا۟ فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا۟ مِن رِّزْقِهِۦ ۖ وَإِلَيْهِ ٱلنُّشُورُ﴾[١٠٢]، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم (إن قامت الساعة وبيد أحدكم فسيلة، فإن استطاع أن لا يقوم حتى يغرسها فليفعل)[١٠٣]

· وقال عليه الصلاة والسلام (ما من مسلم يغرس غرسا، أو يزرع زرعا، فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة، إلا كان له به صدقة) [١٠٤]

الآيات والأحاديث السابقة تحثنا على الزراعة، لما فيها من خير كثير، وضرورة العناية بها، ولقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ترك الأرض من غير زراعة، وقال (من كانت له أرض، فليزرعها أو ليمنحها، فإن لم يفعل، فليمسك أرضه)[١٠٥].

عن عمر بن عبد العزيز أنه كتب إلى أحد عماله يقول له: "أنظر ما قبلكم من أرض الصافية فأعطوها بالمزارعة بالنصف، وما لم تزرع فأعطوها بالثلث، فإن لم تزرع فأعطوها حتى تبلغ العشر، فإن لم يزرعها أحد فأمنحها، فإن لم يزرع فأنفق عليها من بيت مال المسلمين ولا تبتزن قبلك أرضاً"[١٠٦].

فيجب الحث على الزراعة والغرس، وبخاصة زراعة الحبوب، وتشجيع المزارعين وتوجيههم إلى ما ينبغي أن يزرع، وتقديم التسهيلات الخاصة بهم والأدوات اللازمة لهم أسوة بعمر بن عبد العزيز- رضي الله عنه-، فقد اهتم عمر بن عبد العزيز- رضي الله عنه- باستصلاح الأراضي الزراعية وقام بحفر الآبار، كما أنه اهتم بالأراضي التي لا سجل لها وجعلها ملكاً لبيت المال.

فالاهتمام بالزراعة واستصلاح الأراضي لزراعتها من أهم الأنشطة الاقتصادية التي تساهم في رفع معدل النمو الاقتصادي.

ثانياً: الصناعة:

اهتم الإسلام بالصناعة قال تعالى ﴿وَعَلَّمْنَٰهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَّكُمْ لِتُحْصِنَكُم مِّنۢ بَأْسِكُمْ ۖ فَهَلْ أَنتُمْ شَٰكِرُونَ﴾[١٠٧] ، وقال تعالى ﴿وَٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ ﴾[١٠٨]

حينما كانت الصناعة من الأنشطة التي يحتاج إليها الناس في حياتهم وأمر معاشهم، لهذا فقد أوجبت الشريعة الإسلامية أن تقوم بها طائفة من المسلمين، وإلا أثم كل المسلمين، فهي فرض كفاية، فكل نوع من الصناعة المشروعة التي يحتاج إليها المسلمين هو فرض كفاية، ولهذا رأى الفقهاء أن الحرف والصنائع، وما تتم به المعايش من فروض الكفاية، التي لو تقاعس الناس على تركها لأثموا [١٠٩].

فينبغي تهيئة الفرص لإقامة كل أنواع الصناعات المشروعة في دار الإسلام، بحسب ظروف كل بلد إسلامي، بحيث تتوافر جميع الصناعات المشروعة، بما ينمي ثرواتهم، ويحفز اقتصادهم، ويحررهم من التبعية ويعطيهم القوة والأمان، حيث تؤدي الصناعة إلى إنتاج السلع ووفرتها، وهي من الأمور التي يتم بها قوام المجتمع.

ثالثاً: التجارة:

التجارة من وسائل إعمار الأرض قال تعالى ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰا۟﴾[١١٠]، ويجب أن تقوم التجارة على الصدق في المعاملة والبعد عن كافة البيوع المحرمة، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (رحم الله رجلا سمحا إذا باع، وإذا اشترى، وإذا اقتضى)[١١١]

وحينما جاء عهد عمر بن عبد العزيز ازدهرت التجارة لأنه أقر حرية التجارة، كما أنه قام بإلغاء الرسوم التي كانت تفرض على القوافل التجارية بغرض التخفيف عن الناس بعض الأعباء السالبة، وقام بتعيين موظفين على الأسواق وكانت مهمتهم مراقبة الموازين والمكاييل وتوحيدها في كل الأماكن وحل كل الخلافات التي تنشأ بين الباعة في الأسواق، كما منع بيع السلع المحرمة، وقام بوضع ضوابط وقواعد لمنع الاحتكار.

فالتجارة من مصالح العباد المهمة، وفيها توسعة عليهم، وبها صلاح أمورهم المعاشية، وهي لا تقل شأناً عن

---

(١٠٠) يس:٣٣.

(١٠١)النحل:١٠.

(١٠٢) المُلك:١٥.

(٦) رواه أحمد في مسنده، برقم: (١٢٩٨١) ، وصححه الألباني في صحيح الجامع برقم: (١٤٢٤).

(٧) متفق عليه: رواه البخاري، كتاب المزارعة، باب فضل الزرع والغرس إذا أكل منه، برقم: (٢٣٢٠)، ومسلم، كتاب المساقاة، باب فضل الغرس والزرع، برقم:(١٥٥٣).

(١٠٥) رواه البخاري، كتاب المزارعة، باب ما كان من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يواسي بعضهم بعضا في الزراعة والثمرة، برقم: (٢٣٤١).

(١٠٦) ابن آدم، الخراج، مرجع سابق (ص٥٩).

(١٠٧) الأنبياء:٨٠.

(١٠٨) هود:٣٧.

(١٠٩) انظر: ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز، رد المحتار على الدر المختار، ط٢، بيروت، دار الفكر، ١٤١٢ه - ١٩٩٢م (٤٢/١).

(١١٠) البقرة:٢٧٥.

(١١١) رواه البخاري، كتاب البيوع، باب السهولة والسماحة في الشراء والبيع، برقم: (٢٠٧٦).

الصناعة أو الزراعة، حيث أن تصريف المنتجات الصناعية والزراعية إنما يتم عن طريق التجارة[١١٢].

عليه يجب الاهتمام بأمر التجارة بسبب ما تقدمه من نفع للناس يتمثل في جلب السلع لهم، ورفع المساهمة في الناتج المحلي، فيتحقق الازدهار الاقتصادي، وتسهل الحياة المعيشية للناس.

الخاتمة:

النتائج والتوصيات

أولًا: النتائج:

سيرة عمر بن عبد العزيز وخلافته تستحق مزيدًا من البحث، وذلك لما فيها من الشمولية في القيادة، وحسن الخلافة، ولا سيما في الجانب الاقتصادي منها، فقد حقق الريادة في عصره، واستطاع رحمه الله في عهده القصير أن يحقق مالم يحققه غيره في السنوات الطويلة، وفي خاتمة هذا البحث نذكر أهم النتائج فيما يلي:

١. عزم عمر بن عبدالعزيز على العمل والتمسك بالقرآن الكريم والسنة النبوية.

٢.عمل عمر بن عبدالعزيز في عهده على ترسيخ قيم الحق والعدل ودفع الظلم.

٣. تحقيق العدالة الاجتماعية في عهد عمر بن عبدالعزيز ورد الحقوق لأصحابها.

٤. حرص عمر بن عبدالعزيز على مبدأ التكافل والرعاية الاجتماعية.

٥. حقق عمر بن عبدالعزيز تفوق اقتصادي وإزدهار في عهده.

٦. عمل عمر بن عبد العزيز بمبدأ المساواة في العطاء، والقضاء على الفقر.

٧. التنوع في موارد النظام الاقتصادي في عهد عمر بن عبد العزيز.

٨. ترشيد النفقات الاقتصادية العامة.

٩. قدم عمر بن عبد العزيز المصلحة العامة على المصلحة الخاصة.

ثانيًا: التوصيات:

١. دراسة بعض من سير وأعمال سلف الأمة، التي كان لها دور في المحافظة على الثوابت والتكيف مع المتغيرات داخل إطار الثوابت.

٢. السعي لتحسين الوضع الاقتصادي لأفراد المجتمع بمنحهم العطايا من المال العام، وإقراضهم قروضًا حسنة بدون فوائد.

٣. العمل على توظيف الشباب للقضاء على البطالة.

٤. تشجيع الشركات العالمية المتخصصة في مجال الثروات الدخول في الاستثمار المشترك بين الدول.

٥. تشجيع القطاع الخاص بتقديم الحوافز الاستثمارية المشجعة ووسائل الدعم للمواطنين.

٦. منح التسهيلات للراغبين في الاستثمار بالقطاع الخاص.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد

قائمة المصادر والمراجع:

- **القرآن الكريم.**

ابن آدم، يحيي القرشي، (١٣٨٤هـ)، الخراج، صححه أحمد محمد شاكر، المطبعة السلفية.

ابن الجوزي، الحافظ جمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن، (١٤٠٤هـ-١٩٨٤م)، سيرة عمر بن عبد العزيز، ضبطه وشرحه وعلق عليه الأستاذ نعيم زرزور، (ط١)، بيروت، دار الكتب العلمية.

ابن العماد الحنبلي، عبد الحي بن أحمد، (١٤٠٦ه)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، بيروت، دار ابن كثير.

ابن القيم، شمس الدين محمد بن أبي بكر، (١٤١٨ه/١٩٩٧م)، أحكام أهل الذمة، تحقيق يوسف أحمد البكري، الدمام، رمادى للنشر.

ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد، (١٤٠٥ه/١٩٨٥م)، الاستخراج لأحكام الخراج، (ط١)، بيروت، دار الكتب العلمية.

ابن زنجويه، حميد بن مخلد، (١٤٠٦ه- ١٩٨٦م) الأموال، تحقيق شاكر ذيب فياض، الرياض، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية،

ابن سعد، محمد بن سعد، (١٩٦٨م) الطبقات الكبرى،تحقيق إحسان عباس، (ط١)، بيروت، دار صادر.

ابن عابدين، محمد أمين، (١٤١٢ه -١٩٩٢م)، ردالمحتار على الدر المختار، (ط٢)، بيروت، دار الفكر.

ابن عبدالحكم، عبد الله بن الحكم، (١٤٠٤ه- ١٩٨٤م)، سيرة عمر بن عبد العزيز على ما رواه الإمام مالك بن أنس وأصحابه، تحقيق أحمد عبيد، (ط٦) بيروت، عالم الكتب.

ابن عساكر، الحسن بن هبة الله، (١٩٧٩م)، تاريخ مدينة دمشق، تهذيب عبد القادر بدران، (ط٢)، بيروت، دار الميسرة.

ابن قدامة، عبد الله بن أحمد، (١٣٨٨ه-١٩٦٨م)، المغني، القاهرة، مكتبة القاهرة.

ابن كثير، إسماعيل بن عمر، (١٤٠٧ه-١٩٨٦م)، البداية والنهاية، دار الفكر.

ابن كثير، إسماعيل بن عمر، (١٤٢٠هـ -١٩٩٩م)، تفسير القرآن العظيم، تحقيق سامي محمد سلامه، (ط٢)، دار طيبة للنشر والتوزيع.

[١١٢] انظر: ربابعة، طلال محمد، سياسة الإسلام في تنمية المال، الجامعة الأردنية، كلية الشريعة، رسالة ماجستير، ١٩٨٧م (ص٧٦).

ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، (١٤١٤ه)، لسان العرب، (ط٣)، بيروت، دار صادر.
أبو بكر، محمد الحصني، (١٩٩٦م)، كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار، تحقيق علي عبد الحميد ومحمد سليمان، (ط١)، دمشق، دار الخير.
أبو عبيد، القاسم بن سلام، الأموال، تحقيق خليل محمد هراس، بيروت، دار الفكر.
أبوعبدالله، محمد بن قاسم، (١٣٥٠ه)، شرح حدود ابن عرفه، (ط١)، المكتبة العلمية.
الأزهر، عزة؛ وسارة ميسي؛ ومحمد الأمين، (ديسمبر، ٢٠١٨م) البنى التحتية، مفاهيم وأساسيات، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد الثاني، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، جامعة الوادي.
الأصفهاني، أحمد بن عبد الله، (١٣٩٤ه/١٩٧٤م)، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، (ط١٠)، بيروت، دار الكتب العلمية.
الألباني، محمد ناصر الدين، صحيح الجامع الصغير وزياداته، المكتب الإسلامي.
الأهل، عبد العزيز سيد، (١٩٧٠م)، الخليفة الزاهد عمر بن عبد العزيز، (ط٤)، دار العلم للملايين.
البخاري، محمد بن إسماعيل، (١٤٢٢ه)، صحيح البخاري، تحقيق محمد زهير الناصر، (ط١)، دار طوق النجاة.
بدران، عبد القادر، (١٩٢٧م)، تهذيب تاريخ ابن عساكر، دمشق، المكتبة العربية.
بدوي، عبد الرحمن، (١٩٧٧م)، مناهج البحث العلمي، (ط٣)، الكويت، وكالة المطبوعات.
البلاذري، أحمد بن يحيي، (١٤٠٣ه)، فتوح البلدان، تحقيق رضوان محمد رضوان، بيروت، دار الكتب العلمية.
البهوتي، منصور بن يونس، الروض المربع شرح زاد المستنقع، خرج أحاديثه عبد القدوس محمد نذير، دار المؤيد، مؤسسة الرسالة.
التعاون الصناعي في الخليج العربي، (٢٠٠٥م)، البنية التحتية في دول مجلس التعاون الخليجي، رؤية مستقبلية، منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، المجلد (٢٥)، العدد (٩٨).
التميمي، عبد الغني أحمد، (١٤١٦هـ/١٩٩٦م)، فضل الزراعة والعمل في الأرض، (ط١)، الرياض، دار الصميعي. **التميمي**، عز الدين، (١٩٨٤م)، نظرات في الثقافة الإسلامية، (ط١)، عمان، دار الفرقان.
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، (١٩٨٨م)، عمر بن عبد العزيز، رسالة المعاهد العلمية، معهد الرياض العلمي، العدد (١٤).
الجرجاني، علي بن محمد، (١٤٠٣/١٩٨٣م)، التعريفات، (ط١)، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، بيروت، دار الكتب العلمية.
الجزائري، أبو بكر، (١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م)، منهاج المسلم، بيروت، دار الفكر.
الجمال، محمد عبد المنعم، (١٩٨٠م)، موسوعة الاقتصاد الإسلامي، (ط١)، دار الكتاب المصري واللبناني.
الجوهري، إسماعيل بن حماد، (١٩٨٢م)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، (ط٣)، القاهرة، مكتبة القاهرة.
حسن، إبراهيم حسن، وآخرون، (١٩٦٢م)، النظم الإسلامية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية.
حسن، حسن عبد الله، (٢٠٠٠م)، مظاهر العدالة الضريبية في التزامات غير المسلمين في دولة الإسلام، جامعة الأزهر، مجلة كلية الشريعة والقانون بأسيوط، المجلد (٢)، العدد (١٢).
حمادة، محمد ماهر، (١٤٠١هـ/١٩٨١م)، الوثائق السياسية والإدارية العائدة للعصر الأموي، (ط٢)، بيروت، مؤسسة الرسالة.
خضر، عبد العليم عبد الرحمن، (١٤٠١هـ)، أسس المفاهيم الاقتصادية في الإسلام، رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة.
دنيا، شوقي أحمد، (١٩٧٩م)، الإسلام والتنمية الاقتصادية، دراسة مقارنة، (ط١)، دار الفكر العربي.
الذهبي، محمد بن أحمد، (١٤١٣هـ/١٩٩٣م)، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، بيروت، دار الكتاب العربي.
الذهبي، محمد بن أحمد، (١٤٠٥هـ/١٩٨٥م)، سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأرناؤوط، (ط٣)، القاهرة، مؤسسة الرسالة.
ربابعة، طلال محمد، (١٩٨٧م)، سياسة الإسلام في تنمية المال، الجامعة الأردنية، كلية الشريعة.
رشاد، محمود محمد، (١٩٦٧م)، المشكلة الاقتصادية وحلولها علماً وعملاً، (ط١)، بيروت، دار النهضة العربية.
روجيه، دوهيم، (٢٠٠٥م)، مدخل إلى الاقتصاد، ترجمة د.سموحي فوق العادة، بيروت، دار منشورات عويدات.
ريان، حسين راتب يوسف، (١٤١٩هـ/١٩٩٩م)، عجز الموازنة وعلاجه في الفقه الإسلامي، الأردن، دار النفائس للنشر والتوزيع.
الريس، محمد ضياء الدين، (١٩٧٦م)، الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية، (ط٥)، القاهرة، مكتبة دار التراث
الزبيدي، محمد الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق مجموعة من المحققين، دار الهداية.
الساموك، سعدون محمود، (٢٠٠٢م)، الوجيز في النظم الإسلامية، عمان، دار المناهج للنشر والتوزيع.
السجستاني، سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود، تحقيق محمد محيي الدين، بيروت، المكتبة العصرية.

سلطان، يوسف يعقوب، (١٩٩٢م)، دور الصناعة والتكنولوجيا في التنمية، نظرة في أهمية ومكونات هيكل القطاع الصناعي في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، المجلد (١٧)، العدد (٦٤).

السلومي، عبد العزيز عبد الله، (١٤٠٦هـ/١٩٨٦م)، ديوان الجند نشأته وتطوره في الدولة الإسلامية حتى عهد المأمون، مكة المكرمة، مكتبة الطالب الجامعي.

السيف، عبد الله محمد، (١٤٠٣هـ/١٩٨٣م)، الحياة الاقتصادية في نجد والحجاز، جامعة الرياض، كلية الآداب.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، (١٤٢٥ه/٢٠٠٤م)، تاريخ الخلفاء، تحقيق حمدي الدمرداش، (ط١)، مكتبة نزار مصطفى الباز.

شلبي، أحمد، (١٩٦٤م)، السياسة والاقتصاد في التفكير الإسلامي، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية.

الشيباني، أحمد بن حنبل، (١٤٢١ه/٢٠٠١م)، مسند أحمد، تحقيق شعيب الأرنؤوط-عادل مرشد وآخرون، (ط١)، مؤسسة الرسالة.

الشيخ، عبد الستار، (١٤١٧ه-١٩٩٦م)، عمر بن عبد العزيز خامس الخلفاء الراشدين، (ط٢)، دمشق، دار القلم.

الطبري، محمد بن جرير، (١٣٨٧ه)، تاريخ الأمم والملوك، (ط٢)، بيروت، دار التراث.

العبادي، عبد السلام داود، (٢٠٠٠م)، الملكية في الشريعة الإسلامية طبيعتها ووظيفتها وقيودها، بيروت، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع.

عبد الحميد، أحمد مختار، (١٤٢٩ه/٢٠٠٨م)، معجم اللغة العربية المعاصرة، (ط١)، عالم الكتب.

عبيدات، ذوقان؛ وآخرون، (٢٠٠٩م)، البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساليبه، عمان، دار الفكر.

العتيبي، ضرار، ونضال الحوالي، (٢٠٠٧م)، إدارة المشروعات الإنمائية، عمان، دار اليازوري.

عفر، محمد عبد المنعم، (١٩٧٧م)، النظام الاقتصادي الإسلامي، مجلة الوعي الإسلامي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مصر، المجلد (١٣)، العدد (١٥٣).

الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، (١٤٢٦ه/٢٠٠٥م)، القاموس المحيط، (ط٨)، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بيروت، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع.

الفيومي، أحمد بن علي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، بيروت، المكتبة العلمية.

القحطاني، سعيد عبد الله، (١٩٨٣م)، الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مدن خراسان في العصر الأموي، جامعة الملك سعود، كلية الآداب.

القحطاني، شريفة بنت معيض آل دليم، (٢٠٠٨م)، الأهمية الاقتصادية للثروة المعدنية، دراسة جغرافية تطبيقية على صناعة الزجاج بالمملكة العربية السعودية، جامعة الكويت، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، المجلد (٣٤)، العدد (١٣٠).

قحف، منذر، (٢٠٠٠م)، الإيرادات العامة للدولة في صدر الإسلام وتطبيقاته المعاصرة، ط٢، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية.

القرطبي، محمد بن أحمد، (١٣٨٤هـ/١٩٦٤م)، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، (ط٢)، القاهرة، دار الكتب المصرية.

الكرمي، حسن سعيد، (١٤١٢هـ/١٩٩٢م)، الهادي إلى لغة العرب، (ط١)، دار لبنان للطباعة والنشر.

الماوردي، علي بن محمد، الأحكام السلطانية، القاهرة، دار الحديث.

مجمع اللغة العربية بالقاهرة، إبراهيم مصطفى؛ وأحمد حسن الزيات؛ وحامد عبد القادر؛ ومحمد على النجار، (١٤١١هـ/١٩٩٠م)، المعجم الوسيط، إستانبول، دار الدعوة.

محمد، حامد حسن، (٢٠٠٢م)، نظرية التكافل الاجتماعي الإسلامي، السودان، جامعة أم درمان، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير.

منذر، قحف، (١٩٧٩م)، الاقتصاد الإسلامي، دراسة تحليلية للفعالية الاقتصادية في مجتمع يتبني النظام الإسلامي، (ط١)، الكويت، دار القلم.

النجفي، سالم توفيق، (١٩٨٧م)، التنمية الاقتصادية الزراعية، جامعة الموصل، الموصل.

النووي، محيي الدين النووي، (١٣٩٢م)، المنهاج شرح صحيح مسلم للنووي، (ط٢)، بيروت، دار إحياء التراث.

النيسابوري، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث.

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الكويتية، (من ١٤٠٤ه / ١٤٢٧)، الموسوعة الفقهية، (ط٣)، الكويت.